

الكتاب السادس

عمدة الفقه

(قسم المعاملات)

موفق الدين ابن قدامة

عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي

رحمه الله

كتاب البيع

قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥] والبيع معاوضة المال بالمال، ويجوز بيع كل مملوك فيه نفع مباح إلا الكلب، فإنه لا يجوز بيعه ولا غرمته على متلفه؛ لأن النبي ﷺ نهى عن ثمن الكلب، وقال: «من اقتني كلباً إلا كلب ماشية أو صيد نقص من عمله كل يوم قيراطاً».

ولَا يجوز بيع ما ليس بملك لبائعه إلا بإذن مالكه أو ولایة عليه، ولَا بيع ما لا نفع فيه كالحشرات، ولَا ما نفعه محروم كالحرم والميتة، ولَا بيع معدم كالذى تحمل أمته أو شجرته، أو مجھول كالحمل، والغائب الذي لم يوصف ولم تتقدم رؤيته، ولَا معجوز عن تسليمه كالآبق والشارد والطير في الهواء والسمك في الماء، ولَا بيع المغضوب إلا لغاصبه أو من يقدر على أحذنه منه، ولَا بيع غير معين كعبد من عيده أو شاة من قطيع، إلا فيما تتساوى أجزاءه كقفيز من صبرة.

فصل

ونهى رسول الله ﷺ عن الملامة، وهي أن يقول: أي ثوب لمسته فهو لك بكذا، وعن المناكفة، وهي أن يقول: أي ثوب تبذته إلى فهو على بكذا، وعن بيع الحصاة، وهو: أن يقول: إرم هذه الحصاة، فـأـيـ ثـوبـ وـقـعـتـ فهو عليك بكذا، أو بعتك ما تبلغ هذه الحصاة من هذه الأرض إذا رميتها بكذا، وعن بيع الرجل عن بيع أخيه، وعن بيع حاضر لياد، وهو أن يكون له سمساراً،

وَعَنِ النَّجْشِ ، وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ فِي السَّلْعَةِ مَنْ لَا يُرِيدُ شِرَاءَهَا . وَعَنْ بَيْعَتِينِ فِي بَيْعَةِ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: بِعْتُكَ هَذَا بِعَشْرَةِ صِحَّاحٍ أَوْ عِشْرِينَ مُكَسَّرٍ ، أَوْ يَقُولَ: بِعْتُكَ هَذَا عَلَى أَنْ تَبِعَنِي هَذَا أَوْ تَشْتَرِي مِنِّي هَذَا ، وَقَالَ: «لَا تَلَقُوا السَّلْعَ حَتَّى يُهْبَطَ بِهَا الْأَسْوَاقَ» ، وَقَالَ: «مَنِ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَسْتَوِفِيهُ» .

بابُ الرِّبَا

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِدِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ ، وَالفِضَّةُ بِالفِضَّةِ ، وَالبَّرُّ بِالبَّرِّ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ ، وَالملْحُ بِالملْحِ مِثْلًا بِمِثْلٍ ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ . فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الأَصْنَافُ فَبِيُّونَ كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدِهِ ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَرَادَ فَقَدْ أَرْبَبَى» .

وَلَا يَجُوزُ بَيْعٌ مَطْعُومٍ بِمَكِيلٍ أَوْ مَوْرُونٍ بِجِنْسِهِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعٌ مَكِيلٍ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ مِنْ جِنْسِهِ وَرِزْنًا وَلَا مَوْرُونٍ كَيْلًا ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الْجِنْسَانِ جَازَ بَيْعُهُ كَيْفَ شَاءَ يَدًا بِيَدِهِ ، وَلَمْ يَجُزِ النَّسَاءُ فِيهِ وَلَا التَّفْرُقُ قَبْلَ الْقَبْضِ ، إِلَّا الشَّمْنَ بِالشَّمْنِ .

وَكُلُّ شَيْئَيْنِ جَمَعَهُمَا اسْمٌ خَاصٌ فَهُمَا جِنْسٌ وَاحِدٌ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَا مِنْ أَصْلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ، فَإِنَّ فَرْوَعَ الْأَجْنَاسِ أَجْنَاسٌ وَإِنْ اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهَا كَالْأَدْقَةِ وَالْأَدْهَانِ ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعٌ رَطْبٌ مِنْهَا بِيَابِسٍ مِنْ جِنْسِهِ ، وَلَا خَالِصَةٌ بِمَسْوِيَّةٍ وَلَا نِيَّةٌ بِمَطْبُوخِهِ .

وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُزَابَنَةِ ، وَهُوَ شِرَاءُ التَّمْرِ بِالْمُزَابَنَةِ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ ، وَرَخْصَ فِي بَيْعِ الْعَرَائِيَا - فِيمَا دُونَ خَمْسَةَ أَوْ سُقِّ - أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطْبًا .

باب بيع الأصول والثمار

روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من باع نخلًا بعد أن تؤير فشمرتها للبائع إلا أن يشتريها المبتاع»، وكذاك سائر الشجر إذا كان ثمرة بادياً. وإن باع الأرض وفيها زرع لا يحصد إلا مرة فهو للبائع ما لم يشتريه المبتاع، وإن يجذب مراتاً بعد مراته فالأخير والجزء الظاهر عند البيع للبائع.

فصل

نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمرة حتى يبدوا صلاحها. وإن باع الثمرة بعد بذل صلاحها على الترك إلى الجذاد جاز، وإن أصابتها جائحة رجع بها على البائع؛ لقول رسول الله ﷺ: «لو بعت من أخيك ثمراً فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً، بم تأخذ مال أخيك بغير حق؟» وصلاح ثمر النخل أن يحمر أو يصفر، والعنبر أن يتموه، وسائر الثمرة أن يبدوا فيه النضج ويطيب أكله.

باب الخيار

البيعان بالخيار ما لم يتفرقَا بآبائهمَا، فإن تفرقَا ولم يترك أحدُهمَا البيع فقد وجَب البيع إلا أن يشتريَ الخيار لهما أو لا يحدِّهمَا مدة معلومة فيكونان على شرطِهما وإن طالت المدة إلا أن يقطعاه، وإن وجَد أحدُهمَا بما اشتراه عيَّناً لم يكن علمه فله ردُّه أو أخذ أرض العيَّب، وما كسبه المبيع أو حصل فيه من نماء مُنفَصِل قبل علمه بالعيَّب؛ فهو له لأن الخراج بالضماء.

وإن تلقت السُّلعة أو عتق العبد أو تعدَّر ردُّه فله أرض العيَّب. وقال النبي ﷺ: «لا تصرروا الإبل والغنم، فمن ابْتَاعَهَا بعْد ذلِك فهو بخِير النَّظَرَيْنِ بعد

أَنْ يَحْلِبُهَا، إِنْ رَضِيَّهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخْطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ» فَإِنْ عَلِمَ بِتَصْرِيْتِهَا كَيْلَ حَلْبِهَا فَلَهُ رَدَّهَا وَلَا شَيْءَ مَعَهَا، وَكَذَلِكَ كُلُّ مُدَلْسٍ لَا يُعْلَمُ تَدْلِيسُهُ فَلَهُ رَدُّهُ كَجَارِيَّةٍ حَمَرَ وَجَهَهَا، أَوْ سَوَادَ شَعْرَهَا، أَوْ جَعْدُهُ، أَوْ رَحْيٌ حَبْسَ الْمَاءِ وَأَرْسَلَهُ عَلَيْهَا عِنْدَ عَرْضِهَا عَلَى الْمُشْتَرِيِّ، وَكَذَلِكَ لَوْ وَصَفَ الْمَبِيعَ بِصِفَةٍ يَزِيدُ بِهَا ثَمَنَهُ فَلَمْ يَجِدْهَا فِيهِ كَصِنَاعَةً فِي الْعَبْدِ أَوْ كِتَابٍ، أَوْ أَنَّ الدَّابَّةَ هِمْلَاجَةً وَالْفَهْدَ صَيْوُدًّا أَوْ مُعَلَّمًّا، أَوْ أَنَّ الطَّائِرَ مُصَوَّتًّا وَنَحْوُهُ.

وَلَوْ أَخْبَرَهُ بِثَمَنِ الْمَبِيعِ فَزَادَ عَلَيْهِ رَجَعٌ عَلَيْهِ بِالْزِيَادَةِ وَحَظَّهَا مِنَ الرِّيحِ إِنْ كَانَ مُرَابِحَةً، وَإِنْ بَانَ أَنَّهُ غَلِطَ عَلَى نَفْسِهِ خُسْرُ الْمُشْتَرِي بَيْنَ رَدِّهِ أَوْ إِعْطَائِهِ مَا غَلِطَ بِهِ، وَإِنْ بَانَ أَنَّهُ مُؤَجِّلٌ وَلَمْ يُخْبِرْهُ بِتَأْجِيلِهِ فَلَهُ الْخِيَارُ بَيْنَ رَدِّهِ وَإِمْسَاكِهِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الْبَيْعَانُ فِي قَدْرِ الشَّمْنِ تَحَالِفَا، وَلِكُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْفَسْخُ إِلَّا أَنْ يَرْضَى صَاحِبُهُ.

بابُ السَّلَمِ

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الشَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّيْنَيْنِ فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي ثَمَرٍ فَلِيُسْلِفِ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ أَوْ وَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجْلٍ مَعْلُومٍ». وَيَصْحُّ السَّلَمُ فِي كُلِّ مَا يَنْضِبِطُ بِالصِّفَةِ إِذَا ضَبَطْتُهُ بِهَا وَذَكَرْ قَدْرُهُ بِمَا يُقَدِّرُ بِهِ مِنْ كَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ ذَرْعٍ أَوْ عَدًّا، وَجَعَلَ لَهُ أَجْلًا مَعْلُومًا، وَأَعْطَاهُ الشَّمْنَ قَبْلَ تَفْرُّقِهِمَا.

وَيَجُوزُ السَّلَمُ فِي شَيْءٍ يَتِيمُهُ أَجْزَاءً مُتَقَرَّةً فِي أَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ، وَإِنْ أَسْلَمَ ثَمَنًا وَاحِدًا فِي شَيْئَيْنِ لَمْ يَجُزْ حَتَّى يُبَيِّنَ ثَمَنَ كُلِّ جِنْسٍ، وَمَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ لَمْ يَصْرِفْهُ إِلَى غَيْرِهِ. وَلَمْ يَجُزْ لَهُ بَيْعٌ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَلَا الْحَوَالَةُ بِهِ، وَتَجُوزُ الْإِقْالَةُ فِيهِ، أَوْ فِي بَعْضِهِ لَا نَهَا فَسْخٌ.

بَابُ الْقَرْضِ

عَنْ أَبِي رَافِعٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِلْيَهُ الصَّدَقَةُ ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرًا ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ أَبُو رَافِعٍ فَقَالَ : لَمْ أَجِدْ فِيهَا إِلَّا خِيَارًا رَبَاعِيًّا . فَقَالَ : « أَعْطِهِ فَإِنَّ خَيْرَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً » .

وَمَنْ اقْتَرَضَ شَيْئًا فَعَلَيْهِ رُدُّ مِثْلِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُرْدَدَ خَيْرًا مِنْهُ ، وَأَنْ يَقْتَرَضَ تَفَارِيقَ وَيُرْدَدَ جُمْلَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ شَرْطٌ ، وَإِنْ أَجَلَهُ لَمْ يَتَأَجَّلْ ، وَلَا يَجُوزُ شَرْطٌ شَيْءٌ لِيَتَنْتَفَعَ بِهِ الْمُقْرِضُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ رَهْنًا أَوْ كَفِيلًا ، وَلَا تُقْبَلُ هَدِيَّةُ الْمُقْتَرِضِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا عَادَةً بِهَا قَبْلَ الْقَرْضِ .

بَابُ الْحُكَمِ الدَّيْنِ

مَنْ لَزِمَهُ دِينٌ مُؤَجَّلٌ لَمْ يُطَالِبْ بِهِ قَبْلَ أَجَلِهِ ، وَلَمْ يُحْجَرْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْلِهِ ، وَلَمْ يَحِلَّ بِتَفْلِيسِهِ ، وَلَا بِمَوْتِهِ إِذَا وَنَفَهُ الْوَرَثَةُ بِرَهْنٍ أَوْ كَفِيلٍ ، وَإِنْ أَرَادَ سَفَرًا يَحْلُّ قَبْلَ مُدَّتِهِ ، أَوِ الْغَزْوَ تَطْوِعًا فَلِغَرِيمِهِ مَنْعُهُ إِلَّا أَنْ يُوَثِّقَ بِذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ الدِّينُ حَالًا عَلَى مُعْسِرٍ وَجَبَ إِنْظَارُهُ ، فَإِنِّي أَدْعَى إِلِيْعَسَارَ حَلْفَ وَخُلُّيَّ سَيِّلِهِ ، إِلَّا أَنْ يُعْرَفَ لَهُ مَالٌ قَبْلَ ذَلِكَ فَلَا يَقْبِلُ قَوْلُهُ إِلَّا بِيَسِنَةٍ ، فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا لَزِمَهُ وَفَاؤُهُ ، فَإِنْ أَبَى حُبِّسَ حَتَّى يُوَفِّيَهُ ، فَإِنْ كَانَ مَالُهُ لَا يَفِي بِهِ كُلُّهِ فَسَأَلَ غُرْمَاؤُ الْحَاكِمَ الْحَاجَرَ عَلَيْهِ لَزِمَهُ إِجَابَتُهُمْ ، فَإِذَا حَاجَرَ عَلَيْهِ لَمْ يَجُزْ تَصْرُفُهُ فِي مَالِهِ ، وَلَمْ يُقْبِلْ إِقْرَارُهُ عَلَيْهِ ، وَيَتَوَلَّ الْحَاكِمُ قَضَاءَ دِينِهِ ، وَيَبْدُأُ بِمَنْ لَهُ أَرْشُ جِنَائِيَّةً مِنْ رَقِيقِهِ فَيَدْفَعُ إِلَيْهِ مِنْ أَرْشِهَا أَوْ قِيمَةِ الْجَانِيِّ ، ثُمَّ بِمَنْ لَهُ رَهْنٌ فَيَدْفَعُ إِلَيْهِ أَكْلَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ دِينِهِ أَوْ ثَمَنِ رَهْنِهِ ، وَلَهُ أُسْوَةُ الْغُرْمَاءِ فِي بَقِيَّةِ دِينِهِ .

ثُمَّ مَنْ وَجَدَ مَتَاعَهُ الَّذِي بَاعَهُ بِعَيْنِهِ لَمْ يَتَلَفَّ بَعْضُهُ وَلَمْ يَزِدْ زِيَادَةً مُتَصِّلَةً وَلَمْ يَأْخُذْ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا فَلَهُ أَخْذُهُ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَدْرَكَ مَتَاعًا بِعَيْنِهِ عِنْدَ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ» وَيَقْسِمُ الباقيَ بَيْنَ الْغَرَمَاءِ عَلَى قَدْرِ دُيُونِهِمْ، وَيُنْفِقُ عَلَى الْمُفْلِسِ وَعَلَى مَنْ تَلَزَّمُهُ مُؤْتَهُ مِنْ مَالِهِ إِلَى أَنْ يُقْسَمَ، فَإِنْ وَجَبَ لَهُ حَقٌّ بِشَاهِدٍ فَابَيِ أَنْ يَحْلِفَ لَمْ يَكُنْ لِغَرَمَائِهِ أَنْ يَحْلِفُوا.

بابُ الْحَوَالَةِ وَالضَّمَانِ

وَمَنْ أُحِيلَ بِدَيْنِهِ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ مِثْلُهُ فَرَضَيَ فَقَدْ بَرِئَ الْمُحِيلُ، وَمَنْ أُحِيلَ عَلَى مَلِيٍّ لِرِزْمَهُ أَنْ يَحْتَالَ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَتَيْتَ أَحَدَكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَسْتَبِعْ». وَإِنْ ضَمِنْتَهُ عَنْهُ ضَامِنٌ لَمْ يَبْرَأْ وَصَارَ الدَّيْنُ عَلَيْهِمَا، وَلِصَاحِبِهِ مُطَالَبٌ مِنْ شَاءَ مِنْهُمَا، فَإِنِ اسْتَوْفَى مِنَ الْمَضْمُونِ عَنْهُ أَوْ أَبْرَأَهُ بَرِئَ ضَامِنُهُ، وَإِنْ بَرِئَ الضَّامِنُ لَمْ يَبْرَأِ الْأَصِيلُ، وَإِنِ اسْتَوْفَى مِنَ الضَّامِنِ رَجَعَ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَكَفَّلَ بِإِحْضَارِ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلَمْ يُحْضِرْ لِرِزْمَهُ مَا عَلَيْهِ، فَإِنْ مَاتَ بَرِئَ كَفِيلُهُ.

بابُ الرَّهْنِ

وَكُلُّ مَا جَازَ بِيَعْهُ جَازَ رَهْنَهُ، وَمَا لَا فَلَّا ، وَلَا يَلْزُمُ إِلَّا الْقَبْضُ ، وَهُوَ نَقْلُهُ إِنْ كَانَ مَنْقُولاً ، وَالتَّخْلِيةُ فِيمَا سِوَاهُ ، وَقَبْضُ أَمِينِ الْمُرْتَهِنِ يُقْوِمُ مَقَامَ قَبْضِهِ ، وَالرَّاهِنُ أَمَانَةُ عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ أَوْ أَمِينِهِ لَا يَضْمِنُهُ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّ ، وَلَا يَتَنْتَعِشُ بِشَيْءٍ مِنْهُ إِلَّا مَا كَانَ مَرْكُوبًا أَوْ مَحْلُوبًا ، فَلِلْمُرْتَهِنِ أَنْ يُرْكَبَ وَيَحْلَبَ بِمِقْدَارِ الْعَلَفِ ، وَلِلرَّاهِنِ غُنْمُهُ مِنْ غَلَّتِهِ وَكَسْبِهِ وَنَمَائِهِ ، لَكِنْ يَكُونُ رَهْنًا مَعَهُ ، وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ مِنْ مُؤْتَهُ وَمَخْرَجِهِ وَكَفَنِهِ إِنْ مَاتَ .

وَإِنْ أَتَلَفَهُ أَوْ أَخْرَجَهُ مِنَ الرَّهْنِ بِعَتْقٍ أَوْ اسْتِيَالَدِ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ تَكُونُ رَهْنًا مَكَانَهُ، وَإِنْ جَنَى عَلَيْهِ غَيْرُهُ فَهُوَ الْحَصْمُ فِيهِ، وَمَا قُبِضَ بِسَبِيلِهِ فَهُوَ رَهْنٌ، وَإِنْ جَنَى الرَّهْنُ فَالْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ أَحَقُّ بِرَقْبَتِهِ، فَإِنْ فَدَاهُ فَهُوَ رَهْنٌ بِحَالِهِ.

وَإِذَا حَلَ الدَّيْنُ فَلَمْ يُوَفِّ الرَّاهِنُ بَيْعًا وَأَوْفِيَ الْحَقُّ مِنْ ثَمَنِهِ وَبَاقيِهِ لِرَاهِنِهِ، وَإِذَا شُرِطَ الرَّهْنُ أَوِ الضَّمِينَ فِي بَيْعٍ فَابْتَدَى الرَّاهِنُ أَنْ يُسْلِمَهُ وَأَبَى الضَّمِينُ أَنْ يُضْمِنَ خُيُورَ الْبَايْعَ بَيْنَ الْفَسْخِ أَوِ إِقَامَتِهِ بِلَا رَهْنٍ وَلَا ضَمِينٍ.

بابُ الصُّلْح

وَمَنْ أَسْقَطَ بَعْضَ دِينِهِ، أَوْ وَهَبَ غَرِيمَهُ بَعْضَ الْعَيْنِ الَّتِي فِي يَدِهِ جَازَ مَا لَمْ يَجْعَلْ وَفَاءَ الْبَايِقِي شَرْطًا فِي الْهِبَةِ وَالْإِبْرَاءِ، أَوْ يَمْنَعَهُ حَقَّهُ إِلَّا بِذَلِكَ، أَوْ يَضْعَ بَعْضَ الْمُؤْجَلِ لِيُعَجِّلَ لَهُ الْبَايِقِي .

وَيَجُوزُ اقْتِضَاءُ الذَّهَبِ عَنِ الْوَرِقِ وَالْوَرِقِ عَنِ الذَّهَبِ إِذَا أَخْدَهَا بِسِعْرِ يَوْمَهَا وَتَقَابَضَا فِي الْمَجْلِسِ، وَمَنْ كَانَ لَهُ دِينٌ عَلَى غَيْرِهِ لَا يَعْلَمُهُ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ فَصَالَحَهُ عَلَى شَيْءٍ جَازَ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا يَعْلَمُ كَذِبَ نَفْسِهِ فَالصُّلْحُ فِي حَقِّهِ بَاطِلٌ، وَمَنْ كَانَ لَهُ حَقٌّ عَلَى رَجُلٍ لَا يَعْلَمَانِ قَدْرُهُ فَاصْطَلَحَا عَلَيْهِ جَازَ .

بابُ الْوَكَالَةِ

وَهِيَ جَائِزَةٌ فِي كُلِّ مَا تَجُوزُ النِّيَابَةُ فِيهِ إِذَا كَانَ الْمُوَكِّلُ وَالْوَكِيلُ مِمَّنْ يَصْحُ ذَلِكَ مِنْهُ، وَهِيَ عَقْدٌ جَائِزٌ تَبْطُلُ بِمَوْتِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَفَسْخِهِ لَهَا، وَجُنُونِهِ، وَالْحَجْرُ عَلَيْهِ لِسَفَهِهِ، وَكَذِلِكَ الشَّرِكَةُ وَالْمُسَاقَةُ وَالْمُزَارَعَةُ وَالْجُعَالَةُ وَالْمُسَابِقَةُ .

وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَفْعَلَ إِلَّا مَا تَأْوَلَهُ الْإِذْنُ لِفُظًا أَوْ عُرْفًا ، وَلَيْسَ لَهُ تَوْكِيلٌ غَيْرِهِ ، وَلَا الشَّرَاءُ مِنْ نَفْسِهِ ، وَلَا الْبَيْعُ لَهَا إِلَّا بِإِذْنِ مُوَكِّلِهِ ، وَإِنِّي أَشْتَرَى لِإِنْسَانٍ مَا لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِيهِ فَاجَارَهُ جَازَ ، وَإِلَّا لَزَمَ مِنِ اشْتَرَاهُ .

وَالْوَكِيلُ أَمِينٌ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيمَا يَتَلَفُّ إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ وَالتَّلَفِ وَنَفْيِ التَّعَدِي ، وَإِذَا قَضَى الدَّيْنَ بِغَيْرِ بَيْنَهُ ضَمِنَ إِلَّا أَنْ يَقْضِيهِ بِحَضْرَةِ الْمُوَكِّلِ . وَيَجُوزُ التَّوْكِيلُ بِجُعْلٍ وَبِغَيْرِهِ ، فَلَوْ قَالَ بَعْدَ هَذَا بِعَشْرَةٍ فَمَا زَادَ فَلَكَ صَحَّ .

باب الشركَة

وَهِيَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ :

(شِرْكَةُ الْعِنَانِ) : وَهِيَ أَنْ يَشْتَرِكَا بِمَا لَيْهُمَا وَبِدَنِيهِمَا .

وَ(شِرْكَةُ الْوُجُوهِ) : وَهِيَ أَنْ يَشْتَرِكَا فِيمَا يَشْتَرِيَانِ بِجَاهِهِمَا . وَ(الْمُضَارَبَةُ) : وَهِيَ أَنْ يَدْفَعَ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ مَالًا يَتَجَرُّ فِيهِ وَيَشْتَرِكَانِ فِي رِبْحِهِ .

وَ(شِرْكَةُ الْأَبْدَانِ) : وَهِيَ أَنْ يَشْتَرِكَا فِيمَا يَكْسِبَانِ بِأَبْدَانِهِمَا مِنَ الْمُبَاحِ : إِمَّا بِصِنَاعَةٍ أَوِ احْتِشَاشٍ أَوِ اضْطِيادٍ ; لِمَا رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « اشْتَرَكْتُ أَنَا وَسَعْدٌ وَعَمَّارٌ يَوْمَ بَدْرٍ ، فَجَاءَ سَعْدٌ بِأَسِيرَيْنِ ، وَلَمْ آتِ أَنَا وَعَمَّارٌ بِشَيْءٍ » .

وَالرِّبْحُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ عَلَى مَا شَرَطَهُ ، وَالْوَضِيَعَةُ عَلَى قَدْرِ الْمَالِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ لِأَحَدِهِمَا دَرَاهِمُ مُعَيَّنَةٌ وَلَا رِبْحٌ بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ ، وَالْحُكْمُ فِي الْمُسَاقَةِ وَالْمُزَارَعَةِ كَذِلِكَ ، وَتُجْبِرُ الْوَضِيَعَةُ مِنَ الرِّبْحِ ؛ وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْبَيْعُ بِنَسِيَّةٍ ، وَلَا أَخْذُ شَيْءٍ مِنَ الرِّبْحِ إِلَّا بِإِذْنِ الْآخَرِ .

بَابُ الْمُسَاقَةِ وَالْمُزَارَعَةِ

تَجُوزُ الْمُسَاقَةُ فِي كُلِّ شَجَرٍ لَهُ شَمْرٌ بِجُزِّهِ مِنْ ثَمَرِهِ مُشَاعٌ مَعْلُومٌ ، وَالْمُزَارَعَةُ فِي الْأَرْضِ بِجُزِّهِ مِنْ الزَّرْعِ ، سَوَاءٌ كَانَ الْبَذْرُ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه : «عَامَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسليمه أَهْلَ خَيْرٍ بِشَطْرٍ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ زَرْعٍ وَثَمَرٍ» وَفِي لَفْظٍ : «عَلَى أَنْ يَعْمَرُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ». وَعَلَى الْعَامِلِ مَا جَرَتِ الْعَادَةُ بِعَمَلِهِ ، وَلَوْ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ دَابَّةً يَعْمَلُ عَلَيْهَا وَمَا حَصَلَ بِيَهُمَا حَاجَرَ عَلَى قِيَاسِ ذَلِكَ .

بَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ

وَهِيَ الْأَرْضُ الدَّائِرَةُ الَّتِي لَا يُعْرَفُ لَهَا مَالِكُ ، فَمَنْ أَحْيَاهَا مَلَكُهَا ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسليمه : «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ» ، وَإِحْيَاوْهَا عِمَارَتُهَا بِمَا تَتَهَيَّأُ بِهِ لِمَا يُرُادُ مِنْهَا كَالْتَحْوِيطِ عَلَيْهَا ، وَسَوْقِ الْمَاءِ إِلَيْهَا إِنْ أَرَادَهَا لِلزَّرْعِ ، وَقَلْعِ أَشْجَارِهَا وَأَحْجَارِهَا الْمَانِعَةِ مِنْ غَرْسِهَا وَزَرْعِهَا .

وَإِنْ حَفَرَ فِيهَا بِئْرًا فَوَصَلَ إِلَى الْمَاءِ مَلَكَ حَرِيمَهُ ، وَهُوَ خَمْسُونَ ذِرَاعًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ إِنْ كَانَتْ عَادِيَةً ، وَحَرِيمُ الْبَدَائِيِّ خَمْسَةُ وَعِشْرُونَ ذِرَاعًا .

بَابُ الْجُعَالَةِ

وَهِيَ أَنْ يَقُولَ : مَنْ رَدَ لُقْطَتِي أَوْ ضَالَّتِي أَوْ بَئَى لِيَ هَذَا الْحَائِطَ فَلَهُ كَذَا ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ اسْتَحْقَقَ الْجُعَالَ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ : أَنَّ قَوْمًا لُدِغَ رَجُلٌ مِنْهُمْ ، فَأَتَوْا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسليمه فَقَالُوا : هَلْ فِيْكُمْ مِنْ رَاقِي؟ فَقَالُوا : لَا حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا شَيْئًا ، فَجَعَلُوا لَهُمْ قَطِيعًا مِنَ الْغَنَمِ ، فَجَعَلَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِفَاتِحةِ الْكِتَابِ

وَيَرْقِي وَيَنْتَلُ حَتَّى بَرَىءَ، فَأَخْذُوا الْغَنَمَ وَسَأَلُوا عَنْ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «وَمَا يُدْرِيكُمْ أَنَّهَا رُقْيَةٌ؟ خُذُوا وَاضْرِبُوا لِي مَعْكُمْ سَهْمٍ»، وَلَوْ اتَّقَطَ اللُّقْطَةَ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَهُ الْجُعْلُ لَمْ يَسْتَحِقَهُ.

بَابُ الْلُّقْطَةِ

وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْرُبٍ:

* أَحَدُهَا: مَا تَقْلُلُ قِيمَتُهُ فَيُجُوزُ أَخْذُهُ وَالإِنْتِفَاعُ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَعْرِيفٍ؛ لِقُولِ جَابِرٍ: «رَخَّصَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي الْعَصَماَ وَالسَّوْطِ وَأَشْبَاهِهِ يَلْتَقِطُ الرَّجُلُ يَتَّفَعِّ .»

* الثَّانِي: الْحَيَوانُ الَّذِي يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ كَالْإِبْلِ وَالْخَيْلِ وَنَحْوِهِمَا فَلَا يَجُوزُ أَخْذُهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ ضَالَّةِ الإِبْلِ فَقَالَ: «مَا لَكُ وَلَهَا؟ دَعْهَا مَعَهَا حِذَاؤُهَا وَسِقاُؤُهَا، تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَأْتِيهَا رَبُّهَا». وَمَنْ أَخْذَ هَذَا لَمْ يَمْلِكْهُ، وَلَزِمَهُ ضَمَانُهُ، وَلَمْ يَبْرُأْ مِنْهُ إِلَّا بِدَفْعِهِ إِلَى نَائِبِ الْإِمَامِ.

* الثَّالِثُ: مَا تَكْثُرُ قِيمَتُهُ مِنَ الْأَثْمَانِ وَالْمَتَاعِ وَالْحَيَوانِ الَّذِي لَا يَمْتَنِعُ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ فَيَجُوزُ أَخْذُهُ، وَيَجُبُ تَعْرِيفُهُ حَوْلًا فِي مَجَامِعِ النَّاسِ كَالْأَسْوَاقِ وَأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ، فَمَتَى جَاءَ طَالِبُهُ فَوَصَفَهُ دَفْعَهُ إِلَيْهِ بِعَيْنِ بَيْنَةٍ، وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ فَهُوَ كَسَائِرِ مَالِهِ، وَلَا يَصْرَفُ فِيهِ حَتَّى يُعْرَفَ وِعَاءُهُ وَوِكَاءُهُ وَصِفَتُهُ، فَمَتَى جَاءَ طَالِبُهُ فَوَصَفَهُ دَفْعَهُ إِلَيْهِ أَوْ مِثْلُهِ إِنْ كَانَ قَدْ هَلَكَ، وَإِنْ كَانَ حَيَوَانًا يَحْتَاجُ إِلَى مُؤْنَةٍ أَوْ شَيْئًا يُخْشَى تَلْفُهُ أَكْلُهُ قَبْلَ التَّعْرِيفِ أَوْ بَيْعُهُ، ثُمَّ يُعْرَفُهُ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ زَيْدٍ

منتخب الفوائد

γ · λ =

بْن خَالِدٍ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ لُقْطَةِ الذَّهَبِ وَالوَرِقِ فَقَالَ: «اعْرِفْ وَكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا ثُمَّ عَرَفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَادْفَعْهَا إِلَيْهِ» وَسَأَلَهُ عَنِ الشَّاةِ فَقَالَ: «خُذْهَا فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئْبِ»، وَإِنْ هَلَكَتِ الْلُّفْطَةُ فِي حَوْلِ التَّعْرِيفِ مِنْ عَيْرِ تَعْدٍ فَلَا ضَمَانَ فِيهَا.

وَاللَّقِيطُ هُوَ الطَّفْلُ الْمَنْبُوذُ، وَهُوَ مَحْكُومٌ بِحُرْيَتِهِ وَإِسْلَامِهِ، وَمَا وُجِدَ عِنْدَهُ مِنَ الْمَالِ فَهُوَ لَهُ، وَوِلَايَتُهُ لِمُلْتَقِطِهِ إِذَا كَانَ مُسْلِمًا عَدْلًا، وَنَفَقَتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْهُ مَا يُنْفَقُ عَلَيْهِ، وَمَا خَلَفُهُ فَهُوَ فِي ء. وَمَنْ ادَّعَى نَسَبَهُ الْحَقَّ بِهِ إِلَّا إِنْ كَانَ كَافِرًا الْحَقَّ بِهِ نَسَبًا لَا دِينًا، وَلَمْ يُسَلِّمْ إِلَيْهِ.

باب السبق

تَجُوزُ الْمُسَابَقَةُ بِغَيْرِ جُعْلٍ فِي الْأَشْيَاءِ كُلُّهَا، وَلَا تَجُوزُ بِجُعْلٍ إِلَّا فِي الْخَيْلِ وَالْإِبْلِ وَالرَّمْمِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي نَصْلٍ أَوْ خُفًّ أَوْ حَافِرًّ». فَإِنْ كَانَ الْجُعْلُ مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَبِقِينَ جَازَ، وَهُوَ لِلسَّابِقِ مِنْهُمَا، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَدِهِمَا فَسَبَقَ الْمُخْرِجُ أَوْ جَاءَ مَعًا أَحْرَزَهُ وَلَا شَيْءٌ لَهُ سِواهُ، وَإِنْ سَبَقَ الْآخَرُ أَحَدَهُ، وَإِنْ أَخْرَجَ جَمِيعًا لَمْ يَجُزْ إِلَّا أَنْ يُدْخِلَ بَيْنَهُمَا مُحَلَّلًا يُكَافِئُ فَرْسُهُ فَرَسَيْهِمَا، أَوْ بَعِيرُهُ بَعِيرَهِمَا، أَوْ رَمِيْهُ رَمِيَّهُمَا؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ لَا يَأْمُنُ أَنْ يَسْقَ فَلَيْسَ بِقِمَارٍ، وَمَنْ أَدْخَلَ فَرْسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَقَدْ أَمِنَ أَنْ يَسْبِقَ فَهُوَ قِمَارٌ» فَإِنْ سَبَقُهُمَا أَحْرَزَ سَبْقَهُمَا، وَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا أَحْرَزَ سَبَقَ نَفْسِهِ وَأَخْدَ سَبَقَ صَاحِبِهِ، وَلَا بُدَّ مِنْ تَحْدِيدِ الْمَسَافَةِ وَبَيَانِ الْغَايَةِ وَقَدْرِ الْإِصَابَةِ وَصِفَتِهَا وَعَدَدِ الرَّشْقِ، وَتَكُونُ الْمُسَابَقَةُ فِي الرَّمْمِ عَلَى الْإِصَابَةِ لَا عَلَى الْبَعْدِ.

بَابُ الْوَدِيعَةِ

وَهِيَ أَمَانَةُ عِنْدَ الْمُوْدَعِ مَا لَمْ يَتَعَدَّ، وَإِنْ لَمْ يَحْفَظْهَا فِي حِرْزٍ مِثْلِهَا أَوْ مِثْلِ الْحِرْزِ الَّذِي أُمِرَ بِإِحْرَازِهَا فِيهِ، أَوْ تَصْرَفَ فِيهَا لِنَفْسِهِ، أَوْ خَلَطَهَا بِمَا لَا تَتَمَيَّزُ مِنْهُ، أَوْ أَخْرَجَهَا لِيُنْفِقَهَا ثُمَّ رَدَّهَا، أَوْ كَسَرَ خَتْمَ كِيسِهَا، أَوْ امْتَنَعَ مِنْ رَدَّهَا عِنْدَ طَلَبِهَا مَعَ إِمْكَانِهِ، ضَمِنَهَا، وَإِنْ قَالَ: مَا أُوْدَعْتِي، ثُمَّ ادْعَى تَلَفَّهَا أَوْ رَدَّهَا، لَمْ يُقْبِلْ مِنْهُ.

وَإِنْ قَالَ مَا لَكَ عِنْدِي شَيْءٌ، ثُمَّ ادْعَى رَدَّهَا أَوْ تَلَفَّهَا قُبْلًا . وَالْعَارِيَّةُ مَضْمُونَةٌ
وَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّ فِيهَا الْمُسْتَعِيرُ .

كتاب الإجارة

وَهِيَ عَقْدٌ عَلَى الْمَنَافِعِ لَا زِمْرٌ مِنَ الْطَّرَفَيْنِ لَا يَمْلِكُ أَحَدُهُمَا فَسْخَهَا ، وَلَا تَنْفِسْحُ بِمَوْتِهِ وَلَا جُنُونِهِ ، وَتَنْفِسْحُ بِتَلْفِ الْعَيْنِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهَا وَانْقِطَاعٌ نَفْعُهَا ، وَلِلْمُسْتَأْجِرِ فَسْخُهَا بِالْعَيْنِ قَدِيمًا كَانَ أَوْ حَادِثًا ، وَلَا تَصْحُ إِلَّا عَلَى نَفْعٍ مَعْلُومٍ ، إِنَّمَا بِالْعُرْفِ كَسْكُنَى دَارٍ ، أَوْ بِالْوَصْفِ كَخِيَاطَةٍ ثُوبٌ مُعَيْنٌ ، أَوْ بِنَاءٍ حَائِطٍ ، أَوْ حَمْلٍ شَيْءٍ إِلَى مَوْضِعٍ مُعَيْنٍ ، وَضَبْطُ ذَلِكَ بِصِفَاتِهِ أَوْ مَعْرِفَةِ أُجْرَتِهِ . وَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى عَيْنٍ فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهَا .

وَمَنِ اسْتَأْجَرَ شَيْئًا فَلَهُ أَنْ يُقْيِيمَ مَقَامَهُ مَنْ يَسْتَوْفِيهِ بِإِجَارَتِهِ أَوْ غَيْرِهَا إِذَا كَانَ مِثْلَهُ أَوْ دُونَهُ ، وَإِنْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا لِزَرْعٍ فَلَهُ زَرْعٌ مَا هُوَ أَقْلَ مِنْهُ ضَرَرًا ، فَإِنْ زَرَعَ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهُ ضَرَرًا أَوْ يُخَالِفُ ضَرَرُهُ ضَرَرُهُ فَعَلَيْهِ أُجْرَةُ الْمِثْلِ . وَإِنْ اسْتَأْجَرَ إِلَى مَوْضِعٍ فَجَأَوَزَهُ أَوْ لِحَمْلٍ شَيْءٍ فَرَادَ عَلَيْهِ فَعَلَيْهِ أُجْرَةُ الْمِثْلِ لِلْزَّائِدِ ، وَضَمَانُ الْعَيْنِ إِنْ تَلَفَّتْ ، وَإِنْ تَلَفَتْ مِنْ غَيْرِ تَعَدٍ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ .

وَلَا ضَمَانَ عَلَى الْأَجِيرِ الَّذِي يُؤْجِرُ نَفْسَهُ مُدَّةً بِعَيْنِهَا فِيمَا يَتَلَفُّ فِي يَدِهِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ ، وَلَا عَلَى حَجَامٍ أَوْ خَتَانٍ أَوْ طَبِيبٍ إِذَا عُرِفَ مِنْهُ حِذْقٌ فِي الصَّنْعَةِ وَلَمْ تَجْنِ أَيْدِيهِمْ ، وَلَا عَلَى الرَّاعِي : إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ ، وَيَضْمَنُ الْقَصَارُ وَالخَيَاطُ وَنَحْوُهُمَا مِمَّنْ يَسْتَقْبِلُ الْعَمَلَ مَا تَلَفَّ بِعَمَلِهِ دُونَ مَا تَلَفَّ مِنْ حِزْرَهِ .

بَابُ الْغَصْبِ

وَهُوَ اسْتِيلَاءُ الْإِنْسَانِ عَلَى مَالٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ

مَنْ غَصَبَ شَيْئًا فَعَلَيْهِ رَدْهُ وَأَجْرَةُ مِثْلِهِ إِنْ كَانَ لَهُ أَجْرَةٌ مُمَدَّةٌ مُقَامٌ فِي يَدِهِ، وَإِنْ نَقَصَ فَعَلَيْهِ أَرْشُ نَقْصِهِ، وَإِنْ جَنَى فَأَرْشُ جِنَائِتِهِ عَلَيْهِ، سَوَاءً جَنَى عَلَى سَيِّدِهِ أَوْ أَجْنِبِيٍّ، وَإِنْ جَنَى عَلَيْهِ أَجْنِبِيٌّ فَلِسَيِّدِهِ تَضْمِينٌ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا.

وَإِنْ زَادَ الْمَغْصُوبَ رَدَهُ بِزِيَادَتِهِ، سَوَاءً كَانَتْ مُتَصِّلَةً أَوْ مُفَصِّلَةً، وَإِنْ زَادَ أَوْ نَقَصَ رَدَهُ بِزِيَادَتِهِ وَضَمِّنَ نَقْصَهُ، سَوَاءً زَادَ بِفَعْلِهِ أَوْ بِغَيْرِ فَعْلِهِ، فَلَوْ نَجَرَ الْخَشَبَةَ بَابًا أَوْ عَمِلَ الْحَدِيدَ إِبْرًا رَدَهُمَا بِزِيَادَتِهِمَا وَضَمِّنَ نَقْصَهُمَا إِنْ نَقَصَا، وَلَوْ غَصَبَ قُطْنًا فَغَزَلَهُ، أَوْ غَرَّ لَا فَنَسَجَهُ، أَوْ ثُوبًا فَقَصَرَهُ أَوْ فَصَلَهُ وَخَاطَهُ، أَوْ حَبَّا فَصَارَ زَرْعًا، أَوْ نَوَى فَصَارَ شَجَرًا، أَوْ بَيْضًا فَصَارَ فِرَاخًا فَكَذَلِكَ، وَإِنْ غَصَبَ عَبْدًا فَرَادَ فِي بَدَنِهِ أَوْ بِتَعْلِيمِهِ ثُمَّ ذَهَبَتِ الْزِيَادَةُ، رَدَهُ وَقِيمَةُ الْزِيَادَةِ.

وَإِنْ تَلَفَ الْمَغْصُوبُ أَوْ تَعَذَّرَ رَدَهُ فَعَلَيْهِ مِثْلُهُ إِنْ كَانَ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا، وَقِيمَتُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، ثُمَّ إِنْ قَدَرَ عَلَى رَدِّهِ رَدَهُ وَأَخْذَ القيمةَ.

وَإِنْ خَلَطَ الْمَغْصُوبَ بِمَا لَا يَتَمَيَّزُ بِهِ مِنْ جِنْسِهِ فَعَلَيْهِ مِثْلُهُ مِنْهُ، وَإِنْ خَلَطَهُ بِغَيْرِ جِنْسِهِ فَعَلَيْهِ مِثْلُهُ مِنْ حَيْثُ شَاءَ. وَإِنْ غَصَبَ أَرْضاً فَغَرَسَهَا أَخْذَ بِقْلَعَ غَرِسِهِ وَرَدَّهَا وَأَرْشَ نَقْصِهَا وَأَجْرَتَهَا، وَإِنْ زَرَعَهَا وَأَخْذَ الْغَاصِبُ الزَّرْعَ رَدَّهَا وَأَجْرَتَهَا، وَإِنْ أَدْرَكَ الزَّرْعَ مَالِكُهَا قَبْلَ حَصَادِهِ خُيْرٌ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ أَخْذِ الزَّرْعِ بِقِيمَتِهِ.

وَإِنْ غَصَبَ جَارِيَةً فَوَطِئَهَا وَأَوْلَدَهَا لِزَمْهُ الْحَدُّ وَرَدُّهَا، وَرَدُّ وَلِدَهَا وَمَهْرُ مِثْلِهَا وَأَرْشُ نَقْصِهَا وَأَجْرَهُ مِثْلِهَا، وَإِنْ بَاعَهَا فَوَطِئَهَا الْمُشَتَّرِي وَهُوَ لَا يَعْلَمُ فَعَلَيْهِ مَهْرُهَا

وَقِيمَةُ وَلَدِهَا إِنْ أَوْلَادَهَا وَأَجْرَةُ مِثْلِهَا ، وَيَرْجُعُ بِذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى الْغَاصِبِ .

بَابُ الشُّفْعَةِ

وَهُوَ اسْتِحْقَاقُ الْإِنْسَانِ انتِزَاعَ حِصَّةٍ شَرِيكِهِ مِنْ يَدِ مُشْتَريهَا .

وَلَا تَجِبُ إِلَّا بِشُرُوطٍ سَبْعةٍ :

* أَحَدُهَا: الْبَيْعُ فَلَا تَجِبُ فِي مَوْهُوبٍ ، وَلَا مَوْقُوفٍ ، وَلَا عَوْضٍ خُلْعٍ ،
وَلَا صَدَاقٍ .

* الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَقَارًا وَمَا يَتَصِلُّ بِهِ مِنَ الْغِرَاسِ وَالْبِنَاءِ .

* الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ شِقْصَاً مُشَاعِّاً ، فَمَمَّا الْمَقْسُومُ الْمَحْدُودُ فَلَا شُفْعَةَ فِيهِ ؛
لِقَوْلِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقْسِمْ ، فَإِذَا وَقَعَتِ
الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الظُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ فِيهِ ». .

* الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَنْقَسِمُ ، فَمَمَّا مَا لَا يَنْقَسِمُ كَالْبَئْرِ وَالْحَمَامِ وَنَحْوِهِمَا
فَلَا شُفْعَةَ فِيهِ .

* الْخَامِسُ: أَنْ يَأْخُذَ السُّقْصَصُ كُلُّهُ فَإِنْ طَلَبَ بَعْضُهُ سَقَطَتْ شُفْعَتُهُ ، وَلَوْ
كَانَ لَهُ شَفِيعًا فَالشُّفْعَةُ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدْرِ سِهَامِهِمَا ، فَإِنْ تَرَكَ أَحَدُهُمَا شُفْعَتُهُ لَمْ
يَكُنْ لِلآخرِ إِلَّا أَخْذُ الْكُلُّ أَوِ التَّرْكُ .

* السَّادِسُ: إِمْكَانُ أَدَاءِ الشَّمْنِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ أَوْ عَنْ بَعْضِهِ سَقَطَتْ شُفْعَتُهُ ،
وَإِذَا كَانَ الشَّمْنُ مِثْلِيًّا فَعَلَيْهِ مِثْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلِيًّا فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي
قَدْرِهِ وَلَا بَيْنَهُمَا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَري مَعَ يَمِينِهِ .

* **السَّابُعُ: الْمُطَالَبَةُ بِهَا عَلَى الْفَوْرِ سَاعَةً يَعْلَمُ، فَإِنْ أَخْرَهَا بَطَلَتْ شُفْعَتُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَاجِزًا عَنْهَا لِغَيْمَةٍ أَوْ حَبْسٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ صِغَرٍ، فَيَكُونُ عَلَى شُفْعَتِهِ مَتَى قَدَرَ عَلَيْهَا، إِلَّا أَنْ إِمْكَانَهُ الْإِشْهَادُ عَلَى الْطَّلَبِ بِهَا فَلَمْ يُشَهِّدْ بَطَلَتْ شُفْعَتُهُ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ حَتَّى تَبَايَعَ ثَلَاثَةٌ فَأَكْثُرُ فَلَهُ مُطَالَبَةٌ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ، فَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْأَوَّلِ رَجَعَ عَلَى الثَّانِي بِمَا أَخَذَ مِنْهُ، وَالثَّالِثُ عَلَى الثَّانِي، وَمَتَى أَخَذَهُ وَفِيهِ غَرْسٌ أَوْ بَنَاءً لِلمُشْتَرِي أَعْطَاهُ الشَّفِيعُ قِيمَتَهُ، إِلَّا أَنْ يَخْتَارَ المُشْتَرِي قَلْعَهُ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ زَرْعٌ أَوْ ثَمَرٌ بَادٍ فَهُوَ لِلمُشْتَرِي مُبْقَى إِلَى الْحَصَادِ أَوِ الْجُذَادِ، وَإِنْ اشْتَرَى شِقْصَاً وَسَيْفَاً فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ فَلِلشَّفِيعِ أَخْذُ الشَّقْصَصِ بِحِصَبِهِ.**

كتاب الوقف

وَهُوَ تَحْبِيسُ الْأَصْلِ وَتَسْبِيلُ الشَّمَرَةِ. وَيَجُوزُ فِي كُلِّ عَيْنٍ يَجُوزُ بَيْعُهَا وَيَتَسْتَفِعُ بِهَا دَائِمًا مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهَا كَالْمَزَارِعِ وَالْأُبُووتِ وَنَحْوُهَا، وَلَا يَصْحُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِثْلَ الْأَثْمَانِ وَالْمَطْعُومَاتِ وَالرَّيَاحِينِ، وَلَا يَصْحُ إِلَّا عَلَى بِرٍّ أَوْ مَعْرُوفٍ، مِثْلَ مَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبَّتُ مَالًا بِخَيْرٍ لَمْ أُصِبْ مَالًا قَطُّ هُوَ أَنْفُسُ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُنِي فِيهِ؟، قَالَ: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَاهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا غَيْرَ أَنَّهَا لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ» قَالَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى، وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ.

وَلَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلَيْهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ أَوْ يُطِيعَمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ. وَيَصْحُ الْوَقْفُ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ الدَّالِّ عَلَيْهِ، مِثْلَ أَنْ يَبْنِي مَسْجِداً وَيَأْدَنَ بِالصَّلَاةِ فِيهِ، أَوْ سِقَايَةً وَيَسْرِعَهَا لِلنَّاسِ.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ إِلَّا أَنْ تَعَطَّلَ مَنَافِعُهُ بِالْكُلِّيَّةِ، فَيُبَاعُ وَيُشَرِّى بِهِ مَا يُقْوُمُ مَقَامُهُ، وَالْفَرَسُ الْحَبِيسُ إِذَا لَمْ يَصْلُحْ لِلْغَرْوِ بَيْعًا وَاشْتُرِيَ بِهِ مَا يَصْلُحْ لِلْغَرْوِ، وَالْمَسْجِدُ إِذَا لَمْ يَتَسْتَفِعْ بِهِ فِي مَكَانِهِ بَيْعًا وَنُقِلَ إِلَى مَكَانٍ يُتَنَقَّعُ بِهِ.

وَيُرْجَعُ فِي الْوَقْفِ وَمَصْرِفِهِ وَشُرُوطِهِ وَتَرْتِيبِهِ وَإِدْخَالِ مَنْ شَاءَ بِصِفَةِ، وَإِخْرَاجِهِ بِهَا - إِلَى لَفْظِ الْوَاقِفِ - وَكَذَلِكَ النَّاظِرِ فِيهِ، وَالنَّفَقةُ عَلَيْهِ، فَلَوْ وَقَفَ عَلَى وَلَدٍ فُلَانٍ، ثُمَّ عَلَى الْمَسَاكِينِ كَانَ لِلذِّكْرِ وَالآثَنِيَّةِ بِالسُّوَيْةِ، إِلَّا أَنْ يُفْضِلَ بَعْضُهُمْ، فَإِذَا لَمْ يَقِنْ مِنْهُمْ أَحَدٌ رَجَعَ إِلَى الْمَسَاكِينِ، وَمَتَى كَانَ الْوَقْفُ عَلَى مَنْ يُمْكِنْ حَصْرُهُمْ لِزَمَانٍ اسْتِيَاعَهُمْ بِهِ، وَالنَّسُوَيَّةُ بَيْنَهُمْ إِذَا لَمْ يَفْضُلْ بَعْضُهُمْ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ حَصْرُهُمْ جَازَ تَفْضِيلُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، وَتَخْصِيصُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِهِ.

باب الهبة

وَهِيَ تَمْلِيكُ الْمَالِ فِي الْحَيَاةِ بِغَيْرِ عِوْضٍ، وَتَصْحُّ بِالإِيجَابِ وَالْقَبْولِ وَالْعَطِيَّةِ الْمُقْتَرَنَةِ بِمَا يَدْلُلُ عَلَيْهَا، وَتَلْزِمُ بِالْقَبْضِ، وَلَا يَجُوزُ الرُّجُوعُ فِيهَا؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُعْطِي عَطِيَّةً فَيُرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدُ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ»، وَالْمَشْرُوعُ فِي عَطِيَّةِ الْأَوْلَادِ أَنْ يُسَوَّى بَيْنَهُمْ عَلَى قَدْرِ مِيراثِهِمْ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ».

وَإِذَا قَالَ لِرَجُلٍ أَعْمَرْتُكَ دَارِيٍّ، أَوْ هِيَ لَكَ عُمُرُكَ فَهِيَ لَهُ وَلَوْرَثَتِهِ مِنْ بَعْدِهِ، وَإِنْ قَالَ: سُكْنَاهَا لَكَ عُمُرُكَ فَلَهُ أَخْدُهَا مَتَّى شَاءَ.

باب عطية المريض

تَبْرُعَاتُ الْمَرِيضِ مَرَضُ الْمَوْتِ الْمَحْوَفُ، وَمَنْ هُوَ فِي الْخَوْفِ كَالْوَاقِفِ بَيْنَ صَفَّيْنِ عِنْدَ التِّقَاءِ الْقِتَالِ، وَمَنْ قُدِّمَ لِيُقْتَلَ، وَرَاكِبُ الْبَحْرِ حَالٌ هَيْجَانِهِ، وَمَنْ وَقَعَ الطَّاعُونُ بِيَدِهِ، إِذَا اتَّصَلَ بِهِمُ الْمَوْتُ، حُكْمُهَا حُكْمُ وَصِيتَتِهِ فِي سِتَّةِ أَحْكَامٍ

* أَحْدُهَا: أَنَّهَا لَا تَجُوزُ لِأَجْنَبِيٍّ بِزِيَادَةٍ عَلَى الثُّلُثِ، وَلَا لِوَارِثٍ بِشَيْءٍ إِلَّا بِإِجَازَةِ الْوَرَثَةِ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا أَعْنَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ عِنْدَ مَوْتِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَدَعَا بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ فَجَزَّاهُمْ أَثْلَاثًا فَأَعْنَقَ اثْتَيْنِ، وَأَرْقَ أَرْبَعَةً.

* الثَّالِثُ: أَنَّ الْحُرْيَّةَ تُجْمَعُ فِي بَعْضِ الْعَيْدِ بِالْقُرْعَةِ إِذَا لَمْ يَفِ الثُّلُثُ بِالْجَمِيعِ لِلْخَبَرِ.

* الثَّالِثُ: أَنَّهُ إِذَا أَعْنَقَ عَبْدًا غَيْرَ مُعَيَّنٍ أَوْ مُعَيَّنًا فَأَشْكَلَ، أُخْرَجَ بِالْقُرْعَةِ.

* **الرابع:** أَنَّهُ يُعْتَبِرُ خُرُوجُهَا مِنَ الْثُلُثِ حَالَ الْمَوْتِ ، فَلَوْ أَعْتَقَ عَبْدًا لَا مَالَ لَهُ سِوَاهُ أَوْ تَبَرَّعَ بِهِ ، ثُمَّ مَلَكَ عِنْدَ الْمَوْتِ ضِعْفَى قِيمَتِهِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ عَتَقَ كُلُّهُ حِينَ إِعْنَاقِهِ ، وَكَانَ مَا كَسَبَهُ بَعْدَ ذَلِكَ لَهُ ، وَإِنْ صَارَ عَلَيْهِ دِينٌ يَسْتَغْرِفُهُ لَمْ يَعْتَقْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَا يَصْحُ تَبَرُّعُهُ بِهِ ، وَلَوْ وَصَّى لَهُ بِشَيْءٍ فَلَمْ يَأْخُذْهُ الْمُوصَى لَهُ زَمَانًا قُوْمَ عَلَيْهِ وَقْتَ الْمَوْتِ لَا وَقْتَ الْأَخْذِ .

* **الخامس:** أَنَّ كَوْنَهُ وَارِثًا يُعْتَبِرُ حَالَةُ الْمَوْتِ فِيهِمَا ، فَلَوْ أَعْطَى أَخَاهُ وَصَّى لَهُ ، وَلَا وَلَدَ لَهُ فُولَدَ لَهُ ابْنٌ صَحَّتِ الْعَطِيَّةُ وَالْوَصِيَّةُ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ ابْنٌ فَمَا تَبَطَّلَتَا .

* **السادس:** أَنَّهُ لَا يُعْتَبِرُ رَدُّ الْوَرَثَةِ وَإِجَازَتِهِمْ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ فِيهِمَا .

وَتَفَارِقُ الْعَطِيَّةِ الْوَصِيَّةِ فِي أَحْكَامِ أَرْبَعَةٍ :

* **أَحَدُهَا:** أَنَّ الْعَطِيَّةَ تَنْفَذُ مِنْ حِينَهَا ، فَلَوْ أَعْتَقَ عَبْدًا أَوْ أَعْطَاهُ إِنْسَانًا صَارَ الْمُعْتَقُ حُرًّا وَمَلَكُهُ الْمُعْطِيُّ وَكَسَبُهُ لَهُ ، وَلَوْ وَصَّى بِهِ أَوْ دَبَّرَهُ لَمْ يَعْتَقْ وَلَمْ يَمْلِكْهُ الْمُوصَى لَهُ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَمَا كَسَبَ أَوْ حَدَثَ فِيهِ مِنْ نَمَاءٍ مُنْفَصِلٍ فَهُوَ لِلْوَرَثَةِ .

* **الثَّانِي:** أَنَّ الْعَطِيَّةَ يُعْتَبِرُ قَبُولُهَا وَرَدُّهَا حِينَ وُجُودِهَا ، كَعَطِيَّةِ الصَّحِيحِ ، وَالْوَصِيَّةُ لَا يُعْتَبِرُ قَبُولُهَا وَلَا رَدُّهَا إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِيِّ .

* **الثَّالِثُ:** أَنَّهَا تَقْعُ لَا زِمَةً لَا يَمْلِكُ الْمُعْطِي الرُّجُوعَ فِيهَا ، وَالْوَصِيَّةُ لَهُ الرُّجُوعُ فِيهَا مَتَى شَاءَ . **الرَّابِعُ:** أَنْ يَبْدَأَ بِالْأَوَّلِ فَالْأَوَّلُ مِنْهَا إِذَا ضَاقَ الْثُلُثُ عَنْ جَمِيعِهَا ، وَالْوَصِيَّةُ يُسَوَّى بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالآخِرِ مِنْهَا وَيَدْخُلُ النَّفْصُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِقَدْرِ وَصِيَّتِهِ ، سَوَاءً كَانَ فِيهَا عِتْقٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَكَذِلِكَ الْحُكْمُ فِي الْعَطَايَا إِذَا وَقَعَتْ دَفْعَةً وَاحِدَةً .

كتاب الوصايا

روي عن سعد قال قلت يا رسول الله قد بلغ بي الجهد ما ترى، وأنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنة، أفأتصدق بثلثي مالي؟ قال: «لا»، قلت: فالشطر؟ قال: «لا»، قلت: فالثلث؟ قال: «الثلث، والثلث كثير، إنك إن تدع ورثتك أغنىاء، خير من أن تدعهم عالة يتکفرون الناس».

ويستحب لمن ترك خيراً الوصية بخمس ماله. وتصح الوصية والتدبر من كُلّ من تصح هبته، ومن الصبي العاقل، والمجنون عليه لسفة، ولكلّ من تصح الهبة له، وللحمل إذا علم أنه كان موجوداً حين الوصية له.

وتصح بكلّ ما فيه نفع مباح كلب الصيد والغنم وبما فيه نفع من النجاسات، وبالمعذوم كالذي تحمل أمته أو شجرته، وبما لا يقدر على تسليميه كالطير في الهواء والسمك في الماء، وبما لا يملكون كمائة درهم لا يملكونها، وبغير معين كعبد من عيده ويعطيه الوراثة منهم ما شاؤوا، وبالمجهول كحظ من ماله، أو جزء، ويعطيه الوراثة ما شاؤوا.

وإن وصى له بمثل نصيب أحد ورثته فله مثل أقلهم نصيباً يزاد على الفريضة، فلو خلف ثلاثة بنين ووصى بمثل نصيب أحد them فله الربع، فإن كان معهم ذو فرض كأم صحت مسألة الوراثة بدون الوصية من ثماني عشر، وزدت عليها مثل نصيب ابن فصارت من ثلاثة وعشرين.

ولو وصى بمثل نصيب أحد them، ولا آخر بسدس باقي المال، جعلت صاحب سدس الباقى كذا فرض له السادس، وصحتها مثل التي قبلها،

فَإِنْ كَانَتْ وَصِيَّةُ الثَّانِي بِسُدْسٍ بَاقيَ الْثُلُثِ صَحَّحتَهَا أَيْضًا كَمَا قُلْنَا، سَوَاءً، ثُمَّ زِدْتَ عَلَيْهَا مِثْلَهَا فَتَصِيرُ تِسْعَةً وَسِتِينَ، تُعْطِي صَاحِبَ السُّدْسِ سَهْمًا وَاحِدًا، وَالبَاقي بَيْنَ الْبَيْنَيْنِ وَالوَصِيُّ الْآخَرُ أَرْبَاعًا، وَإِنْ زَادَ الْبَنُونَ عَلَى ثَلَاثَةَ زِدْتَ صَاحِبَ سُدْسِ الْبَاقي بِقَدْرِ زِيَادَتِهِمْ، فَإِنْ كَانُوا أَرْبَعَةً أَعْطَيْتُهُم مِمَّا صَحَّحتَ مِنْهُ الْمَسْأَلَةَ سَهْمَيْنِ، وَإِنْ كَانُوا خَمْسَةً فَلَهُ ثَلَاثَةُ سَهْمٍ، وَإِنْ كَانَتِ الْوَصِيَّةُ بِثُلُثِ بَاقيِ الرُّبْعِ وَالْبَنُونَ أَرْبَعَةٌ فَلَهُ سَهْمٌ وَاحِدٌ، وَإِنْ زَادَ الْبَنُونَ عَلَى أَرْبَعَةَ زِدْتُهُ بِكُلِّ وَاحِدٍ سَهْمًا.

وَإِنْ وَصَى بِضِعْفِ نَصِيبٍ وَارِثٍ أَوْ ضِعْفَيْهِ فَلَهُ مِثْلًا نَصِيبِهِ وَثَلَاثَةُ أَضْعَافِهِ (ثَلَاثَةُ أَمْثَالِهِ). وَإِنْ وَصَى بِجُزْءٍ مُشَاعٍ كَثُلُثٍ أَوْ رُبْعٍ أَخْذَتْهُ مِنْ مَخْرَجِهِ وَقَسَّمَتِ الْبَاقيَ عَلَى الْوَرَثَةِ . وَإِنْ وَصَى بِجُزْأَيْنِ كَثُلُثٍ وَرُبْعٍ أَخْذَتُهُمَا مِنْ مَخْرَجِهِمَا وَهُوَ اثْنَا عَشَرَ، وَقَسَّمَتِ الْبَاقيَ عَلَى الْوَرَثَةِ، فَإِنْ زَادُوا جَعَلْتَ سِهَاما الْوَصِيَّةَ ثُلُثَ الْمَالِ وَلِلْوَرَثَةِ ضِعْفَ ذَلِكَ . وَإِنْ وَصَى بِمُعِينٍ مِنْ مَالِهِ فَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْثُلُثِ فَلِلْمُوصَى لَهُ قَدْرُ الْثُلُثِ إِلَّا أَنْ يُجِيزَ الْوَرَثَةُ .

وَإِنْ زَادَتِ الْوَصَايَا عَلَى الْمَالِ كَرْجُلٍ وَصَى بِثُلُثِ مَالِهِ لِرَجُلٍ وَلَاخَرَ بِجَمِيعِهِ، ضَمَّمَتِ الْثُلُثَ إِلَى الْمَالِ فَصَارَ أَرْبَعَةُ أَثْلَاثٍ ، وَقَسَّمَتِ التَّرِكَةَ بَيْنَهُمَا عَلَى أَرْبَعَةٍ إِنْ أُجِيزَتْ لَهُمَا، وَالْثُلُثَ عَلَى أَرْبَعَةٍ إِنْ رُدَّ عَلَيْهِمَا.

وَلَوْ وَصَى بِمُعِينٍ لِرَجُلٍ ثُمَّ وَصَى بِهِ لَاخَرَ، أَوْ أَوْصَى إِلَى رَجُلٍ، ثُمَّ أَوْصَى إِلَى آخَرَ فَهُوَ بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ قَالَ مَا أَوْصَيْتُ بِهِ لِلْأَوَّلِ فَهُوَ لِلثَّانِي .

فصل

إِذَا بَطَّلَتِ الْوَصِيَّةُ أَوْ بَعْضُهَا رَجَعَ إِلَى الْوَرَثَةِ، فَلَوْ وَصَّى أَنْ يَشْتَرِيَ عَبْدَ زَيْدَ بِمِائَةٍ فَيُعْتَقُ فَمَا تَأْوِلَ مَمْبَعُهُ سَيِّدُهُ، فَالْمِائَةُ لِلْوَرَثَةِ، وَإِنْ وَصَّى بِمِائَةٍ تُنْفَعُ عَلَى فَرَسٍ حَبِيسٍ فَمَا تَفَرَّسُ فَهِيَ لِلْوَرَثَةِ، وَلَوْ وَصَّى أَنْ يَحْجُّ عَنْهُ زَيْدُ بِالْفِ فَلَمْ يَحْجُّ فَهِيَ لِلْوَرَثَةِ، وَإِنْ قَالَ الْمُوصَى لَهُ أَعْطُونِي الزَّائِدَ عَلَى نَفْقَةِ الْحَجَّ لَمْ يُعْطَ شَيْئًا، وَلَوْ مَاتَ الْمُوصَى لَهُ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي أَوْ رَدَّ الْوَصِيَّةَ رُدَّتْ إِلَى الْوَرَثَةِ، وَلَوْ وَصَّى لِحَيٍّ وَمِيتٍ فَلِلْحَيِّ نِصْفُ الْوَصِيَّةِ، وَلَوْ وَصَّى لِوَارِثِهِ وَاجْنِيَّ بِشُكْلِ مَالِهِ فَلِلْأَجْنِيَّ السُّدُسُ، وَيُوقَفُ سُدُسُ الْوَارِثِ عَلَى الإِجَازَةِ.

بابُ الْمُوصَى إِلَيْهِ

تَحْوِزُ الْوَصِيَّةُ إِلَى كُلِّ مُسْلِمٍ عَاقِلٍ عَدْلٍ مِنَ الْذُكُورِ وَالْإِنَاثِ بِمَا يَحْوِزُ لِلْمُوصِي فِعْلُهُ، مِنْ قَضَاءِ دِيْوَنِهِ، وَتَفْرِيقِ وَصِيَّتِهِ، وَالنَّظَرِ فِي أَمْرِ أَطْفَالِهِ.

وَمَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ بِوِلَايَةِ أَطْفَالِهِ أَوْ مَجَانِيْنِهِ ثَبَّتْ وَلَايَتُهُ عَلَيْهِمْ، وَنَفَذَ تَصْرُّفُهُ لَهُمْ بِمَا لَهُمْ فِيهِ الْحَظْ مِنَ الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ، وَقَبُولُ مَا يُوهَبُ لَهُمْ وَالإِنْفَاقُ عَلَيْهِمْ وَعَلَى مَنْ تَلَمُّهُمْ مَوْرُثَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالتَّجَارَةُ لَهُمْ وَدَفْعُ أَمْوَالِهِمْ مُضَارَّةً بِجُزْءٍ مِنَ الرِّبْحِ، وَإِنْ أَتَجَرَ لَهُمْ بِنَفْسِهِ فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الرِّبْحِ شَيْئٌ.

وَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَالِهِمْ عِنْدَ الْحَاجَةِ بِقَدْرِ عَمَلِهِ، وَلَا غُرْمَ عَلَيْهِ، وَلَا يَأْكُلُ إِذَا كَانَ غَنِيًّا؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلَيْسَ تَعِفَّ فَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلَيَأْكُلُ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٦].

وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُوصِي بِمَا أُوصِيَ إِلَيْهِ بِهِ، وَلَا أَنْ يَبْيَعَ وَيَشْتَرِي مِنْ مَالِهِمْ

لنفسه ويجوز ذلك للأب، فلَا يلي مال الصبي والمجنون إلا الأب أو وصييه أو الحاكم.

فصل

ولو لِهِمْ أَنْ يَأْذِنَ لِلْمُمَيِّزِ مِنَ الصَّبِيَانِ بِالتَّصْرُفِ لِيُحْتَبِرَ رُشْدَهُ، وَالرُّشْدُ هُنَّا:

الصالح في المال، فمن أنس رشده دفع إليه ماله إذا بلغ وأشهده عليه، ذكرًا كان أو أنثى، فإن عاود السفة أعيد عليه الحجر، ولا يتظر في ماله إلا الحاكم، ولا ينقلك عنده الحجر إلا بحكمه، ولا يقبل إقراره في المال، وينقبل في الحدود والقصاص والطلاق، فإن طلق أو عتق نفذ طلاقه دون اعتاقه.

فصل

وإذا أذن السيد لعبد في التجارة صاح بيعه وشراؤه وإقراره، ولا ينفذ تصرفه إلا في قدر ما أذن له فيه، وإن رأه سيد أو ولية يتصرف فلما ينهه لم يضر بهذا ماذونا له.

وإن أقر السفيه بحد أولاً قصاص أو طلاق أخذ به، وإن أقر بمالي لم يقبل إقراره، وكذلك الحكم في إقرار العبد، إلا أنه يتعلق بذمة يتبع به بعد العتق إلا أن يكون ماذونا له في التجارة فيصح إقراره في قدر ما أذن له فيه.

ويصح إقرار المريض بالدين لا جنبي، ولا يصح إقراره في مرض الموت لوارث إلا بتصديق سائر الوراثة، ولو أقر لوارث فصار غير وارث لم يصح، وإن أقر له وهو غير وارث ثم صار وارثاً صح إقراره، ويصح إقراره بوارث.

وإذا كان على الميت دين لم يلزم الورثة وفاوؤه إلا أن يخلف تركة فيتعاقب دينه بها ، فإن أحبت الورثة وفاء الدين وأخذ التركة فلهم ذلك .

وإن أقر جميع الورثة بدين على مورثهم ثبت بإقراراهم ، وإن أقر به بعضهم ثبت بقدر حقه ، ولو خلف ابنيه ومائتي درهم ، فأقر أحدهما بمائة دينًا على أبيه لزمه خمسون درهما ، فإن كان عدلاً وشهد بها فللغير أن يحلف مع شهادته ويأخذ باقيها من أخيه .

وإن خلف ابناً ومائة فادعى رجلاً مائة على أبيه فصدقه ثم ادعى آخر مثل ذلك فصدقه الابن ، فإن كان في مجلس واحد فالمائة بينهما ، وإن كانا في مجلسين فهو للأول ولا شيء للثاني ، وإن كان الأول أدعاهما وديعة فصدقه الابن ، ثم ادعاهما آخر فصدقه الابن فهي للأول ولا شيء للثاني ، ويغفر لها؛ لأن فوتها عليه بإقراره .

آخِرُ الْكِتَابِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

فهرس الموضوعات

١٨٩	كتاب البيع
١٨٩	فصل
١٩١	باب الربا
١٩٣	باب يَبْعِيْدُ الْأُصُولِ وَالشَّمَارِ
١٩٣	فصل
١٩٣	باب الخيار
١٩٥	باب السلم
١٩٧	باب القرض
١٩٧	باب أحكام الدين
١٩٩	باب الحوالة والضمان
١٩٩	باب الرهن
٢٠١	باب الصلح
٢٠١	باب الوكالة
٢٠٣	باب الشريكة
٢٠٥	باب المُساقاة والمُزارعة
٢٠٥	باب إحياء الموات
٢٠٥	باب الجعالة
٢٠٧	باب اللقطة

٢٠٩	بَابُ السَّبِقِ
٢١١	بَابُ الْوَدِيعَةِ
٢١٣	كِتَابُ الْإِجَارَةِ
٢١٥	بَابُ الْغَصْبِ
٢١٧	بَابُ الشُّفْعَةِ
٢٢١	كِتَابُ الْوَقْفِ
٢٢٣	بَابُ الْهِبَةِ
٢٢٣	بَابُ عَطِيَّةِ الْمَرِيضِ
٢٢٧	كِتَابُ الْوَصَايَا
٢٣١	فصل ..
٢٣١	بَابُ الْمُوصَى إِلَيْهِ
٢٣٣	فصل ..
٢٣٣	فصل ..

